

عضوية منظمة التجارة العالمية عملية الانضمام ومتطلباتها

يقصد بعملية ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التأكد من أن الدول الأعضاء الجديدة تتبنى وتواظب على تطبيق نفس السياسات التجارية التي تمارسها جميع الدول الأعضاء الأخرى، والتي تتميز بالشفافية والعدالة وإمكانية معرفتها مقدماً. ويجب أن تثبت البلدان التي تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية أن ممارساتها التجارية تتوافق مع جميع الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة، قبل أن يسمح لها بالانضمام إلى هذه المنظومة التجارية العالمية. وعليه، فإن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عملية طويلة وحافلة بالتفاصيل الدقيقة.

وهناك اعتقاد خاطئ أن منظمة التجارة العالمية تتطلب إلغاء جميع الرسوم الجمركية. وهذا غير صحيح، إذ أن شروط الانضمام إلى عضوية المنظمة يتم التفاوض عليها ما بين الدولة صاحبة الطلب من جهة والدول الأعضاء من جهة أخرى، وذلك من خلال سلسلة من جولات التفاوض الثنائية ومتعددة الأطراف. وتسفر عن هذه المفاوضات شروط معينة تحدد متطلبات انضمام الدولة المعنية إلى المنظمة. بيد أن النظام القانوني في البلد الراغب في الانضمام يجب أن يتوافق قبل الانضمام مع جميع الاتفاقيات المنبثقة عن المنظمة.

صفة المراقب

يعتبر الحصول على العضوية بمثابة عملية تفاوضية ما بين الحكومة طالبة الانضمام والدول الأعضاء في المنظمة. وعادة ما تبدأ هذه العملية بإعطاء المتقدم للانضمام إلى عضوية المنظمة صفة «المراقب». ويسمح هذا الترتيب للأعضاء الجدد بأن يتعرفوا على ممارسات المنظمة ومتطلباتها وكيفية مراجعة السياسات التجارية وعملية الانضمام برمتها. وعادة، تبدأ الدول التي تتمتع بصفة مراقب بتغيير قوانينها وأساليب عملها استعداداً لعملية الانضمام، مع أنها غير ملزمة بذلك.

عملية تقصي الحقائق

تبدأ عملية العضوية عندما تقدم الدولة التي ترغب بالانضمام طلباً إلى المدير العام تطلب فيه رسمياً الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية. ويرسل هذا الطلب بعد ذلك إلى جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وبعد أن يوافق المجلس العام للدول الأعضاء في المنظمة على النظر في الطلب، يتم تشكيل فريق عمل مهمته البدء بعملية التقييم. ويدعى جميع أعضاء المنظمة إلى المشاركة في فريق العمل، إلا أن الفريق يتشكل عادة من الدول الأعضاء ذات المصالح الأكبر مع الدولة طالبة العضوية.

تبدأ عملية تقصي الحقائق الرسمية فور تشكيل فريق العمل. وعلى الدول طالبة العضوية أن توفر للفريق وصفاً مفصلاً لجميع جوانب سياسة التجارة الخارجية التي تتبناها، ويشمل هذا هيكل التعرف الجمركية والتعليمات واللوائح المتعلقة بالتجارة في البضائع والخدمات، بالإضافة إلى الحماية التي توفرها هذه الدولة لحقوق الملكية الفكرية. كما أن ذلك يشمل القوانين والأنظمة المتعلقة بالنقد الأجنبي والاتفاقيات القائمة، سواء أكانت ثنائية أم إقليمية، ومعلومات أوسع حول المؤشرات الاقتصادية لذلك البلد. وما هذا سوى بداية عملية شاملة على طالبي الانضمام للمنظمة القيام بها.

يقوم أعضاء فريق العمل بمراجعة البيانات التي تقدمها لهم الدولة طالبة العضوية، لكي يتمكنوا من تقرير ما إذا كانت القوانين والسياسات في البلد المعني تتوافق مع اتفاقيات منظمة التجارة العالمية. وبعد ذلك يقدم أعضاء فريق العمل أسئلة وملاحظات مكتوبة إلى الدولة طالبة العضوية. وتتوفر لطالبي الانضمام مساعدة فنية تقدمها الأمانة العامة للمنظمة، وغالباً ما تقدم دول أعضاء منفردة المساعدة طوال عملية الانضمام. وتستمر مرحلة جمع المعلومات إلى أن يقتنع أعضاء فريق العمل بأنهم قد توصلوا إلى فهم كامل وصادق لنظام التجارة الخارجية للدولة طالبة العضوية. وتستمر هذه العملية عموماً إلى ما بعد البدء بمرحلة التفاوض.

السياسات التجارية الجديدة التي تحددها المفاوضات

عندما يكتمل لدى فريق العمل ما يكفي من البيانات حول السياسات التجارية الحقيقية للدولة طالبة العضوية، يبدأ التفاوض حول شروط الانضمام إلى المنظمة بين الدولة المعنية وأعضاء فريق العمل. وتشمل هذه المرحلة عدة جولات من المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف حول جداول التعرف الجمركية والقيود غير الجمركية وحرية وصول البضائع والخدمات إلى السوق. وتسفر هذه المفاوضات، التي تجري جنباً إلى جنب مع عملية تقصي الحقائق، عن شروط محددة لانضمام الدولة المعنية إلى المنظمة.

استشارات القطاع الخاص

من المهم أن يكون للقطاع الخاص دور في المفاوضات وأن يدلي بدلوه في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة التجارية. وفي الحالات النموذجية تتشاور الحكومة المعنية مع القطاع الخاص لتحديد أهداف واستراتيجيات البلد المعني فيما يتعلق بإزالة أو تخفيض العوائق الجمركية وغير الجمركية التي تعيق التجارة في صناعة محددة أو قطاع بعينه. والمعروف أن القطاع الصناعي الخاص هو عموماً أول من يعاني من العوائق غير الجمركية والقيود المفروضة على السوق، وأن باستطاعة هذا القطاع تزويد طاقم التفاوض الحكومي بمعلومات هامة تتعلق بشتى القطاعات الصناعية.

اصلاح السياسات

الانضمام عملية معقدة، وفي بعض الأحيان مطولة

قد تكون عملية الحصول على عضوية المنظمة طويلة، وخاصة بالنسبة للدول النامية والأقل نمواً، التي يجب عليها إحداث تغييرات كبيرة في قوانينها وأنظمتها وسياساتها الاقتصادية الداخلية بحيث تصبح متوافقة مع المبادئ والقواعد التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية. ولا تفرض المنظمة أية قيود أو مواعيد أخيرة لإنجاز المفاوضات. وقد تطول عملية الحصول على العضوية في ضوء المفاوضات التي تجريها الدول الأعضاء في المنظمة، إذ أن الدولة طالبة الانضمام يجب أن تقي بأية قضايا جديدة قد تبرزها الاتفاقيات الجديدة.

تأخير عملية الانضمام إلى ما بعد عام ٢٠٠٠ سيكون غالي الثمن

لا تفرض المنظمة أية قيود زمنية أو مواعيد أخيرة لاستكمال مفاوضات الانضمام إلى عضويتها. إلا أنه من المقرر أن تبدأ الدول الأعضاء مفاوضاتها حول الاتفاقيات الجديدة خلال عام ١٩٩٩. وإذا لم يحصل الأردن على العضوية قبل انتهاء جولة العام ٢٠٠٠، فإنه قد يخضع لمتطلبات جديدة وإضافية. كما أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية هي التي تحدد القواعد التي يجب أن يقوم عليها نظام التجارة العالمي. فإذا أصبح الأردن عضواً في المنظمة، سيكون له صوت مساوٍ حول القواعد الجديدة. وبهذا يصبح الأردن شريكاً في وضع القواعد لمستقبل التجارة الدولية، بدل أن تفرض عليه السياسات التجارية.

المصادقة النهائية

عند الانتهاء من تقصي الحقائق والمفاوضات، يرسل فريق العمل إلى المجلس العام مسودة «تقرير فريق العمل»، مقرونة بمسودة «بروتوكول الانضمام» إلى عضوية المنظمة. وتشمل مسودة البروتوكول الاتفاقيات الثنائية الجمركية وغير الجمركية التي تم الاتفاق عليها، وكذلك الاتفاقيات المتعلقة بحرية الوصول إلى السوق. وعندها ستطبق جميع الالتزامات الثنائية أوتوماتيكياً وبالتساوي على جميع الدول الأعضاء في المنظمة. وعلى المؤتمر الوزاري للمجلس العام للمنظمة أن يُقر بأغلبية ثلثي الأعضاء هذا البروتوكول، الذي يدخل حيز التنفيذ بعد مضي ثلاثين يوماً على مصادقة حكومة الدولة المعنية عليه.

مراحل عملية الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية

